تقييم دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية

(دراسة حالة بلدية حسين داي بالجزائر العاصمة)

The evaluation of the role of local collectivities in local development

(A case study of Hussein Dey municipality in Algiers)

أمينة بودريوة

جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، الجزائر

a.boudrioua@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2023/01/14 ؛ تاريخ القبول : 2023/05/12

مستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية بالجزائر وتشخيص الصعوبات التي تعترضها باستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي. وقد أظهرت التحليلات ارتكاز دور البلديات والولايات على الإنفاق على المرافق العمومية وتمويل المشاريع التنموية غير منتجة للثروة. وباعتبار هذه المشاريع مكلفة وغير مدرة للدخل فإن هذا يساهم في عدم كفاية مواردها المالية. ومن جهة أخرى، بينت الدراسة الميدانية عدم كفاية السكنات العمومية الإيجارية الإجتماعية الموزعة فبمجرد إخلاء الأقبية يأتي أفراد أخرون للعيش فيها في ظروف جد مزرية، وعدم القدرة على التخلص من التجارة الموازية حيث عدد الباعة غير الشرعيين في تزايد مستمر. كما تتسم المشاريع التنموية لبلدية حسين داي بضعف نسبة الإنجاز بسبب معوقات مالية وفنية. وهذا ما يؤكد افتقار هذه المشاريع للصرامة في التصميم ومسار دراسات الإنضاج.

الكلمات المفتاحية: الجماعات المحلية؛ البلديات؛ الولايات؛ التنمية المحلية؛ بلدية حسين داي.

تصنيف JEL: D70؛ D72 ؛ D79.

Abstract:

This study aims to assess the contribution of wilayas and municipalities to local development in Algeria, and to diagnose the difficulties and challenges encountered by using the descriptive and analytical approach. Analyzes have shown that the role of the local authorities is based on financing development projects that do not produce wealth. Considering that these projects are costly and non-income-generating, this contributes to the inadequacy of their financial resources. On the other hand, the field study showed the insufficiency of public rented social housing distributed and the inability to get rid of the parallel trade, as the number of illegal sellers is constantly increasing. The development projects of the Hussein Dey municipality are also characterized by a poor completion rate due

to financial and technical obstacles. This confirms the lack of rigor in these projects in the design and course of curing studies.

Keywords: Local collectivities; Municipalities; Wilayas; Local development; Hussein Dey municipality.

Jel Classification Codes : D70 ; D72 ; D79.

المقدمة:

اتجهت الجزائر نحو إرساء مبادئ اللامركزية الإدارية عن طريق إعطاء صلاحيات للوحدات المحلية المتمثلة أساسا في البلديات والولايات لتجعل منها أداة لبلوغ التنمية في المستويات المحلية. واعتمدت الجزائر هذا الأسلوب في إطار الاستقلالية المالية والإدارية للجماعات المحلية من أجل تسيير شؤونها، إلا أنها تبقى خاضعة للرقابة المالية من جهة، واعتمادها على المساعدات المركزية من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، أكد الخطاب السياسي الرسمي في الجزائر منذ الاستقلال على ضرورة التنمية وبناء أركانها حيث تجسد في مواثيق ومخططات متعددة، إلا أنه وإلى غاية يومنا هذا لا تزال الجماعات المحلية تعيش تبعية مالية إلى السلطة المركزية والمواطن المحلي يعيش ويلات الغبن الاجتماعي. وهذا بدوره يطرح ضرورة التغيير في نمط إدارة الجماعات المحلية، فالاقتصاد الجزائري مرهون بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية. وعليه يصعب ضمان استمرار تمويل الجماعات المحلية من المركز، وهذا ما يؤثر بدوره سلبا على تحقيق متطلبات التنمية المحلية، والتي ترتكز أساسا على ضرورة تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل لضمان تحقيق الرفاهية الاجتماعية.

انطلاقا مما سبق ذكره، يمكننا صياغة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة كما يلي:

ما مدى دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية بالجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية، استعننا بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي صلاحيات الجماعات المحلية سواء كانت بلديات أم ولايات في مجال التنمية المحلية؟
- ما هي وسائل تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية؟
- ما هي نقائص دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية؟
- ما هو واقع التنمية المحلية في بلدية حسين داي؟

أهمية وأهداف الدراسة: تكمن أهمية وأهداف الدراسة في تبيين صلاحيات كل من البلديات والولايات في مجال التنمية المحلية مع تحديد أهم الوسائل المستعملة لتحقيق التنمية وجوانب قصور سواء من الناحية التنظيمية أو التمويلية والإدارية كتقييم لهذا الدور. وتم تدعيم هذه الرؤية بدراسة حالة بلدية حسين داي التي ترتكز على تبيين وجهة نظر كل من المواطن والمسؤول اتجاه مشاريع التنمية المحلية باعتبار أن المواطن عنصر فعال للمشاركة في عملية التنمية المحلية مهما كان مستواه التعليمي.

المنهج المستخدم: تم الاعتماد على كل من المنهج الوصفي والتحليلي بغرض الإشارة إلى المراجع القانونية التي تناولت دور كل من البلديات والولايات في التنمية المحلية، ومن ثمة القيام بتحليل أهم المشاكل والمعوقات التي تبين قصور دور هذه الهيئات مثل ضعف تمويلها وعدم تفعيل دورها في المشاركة في المشاريع الإجتماعية والاقتصادية على أرض الواقع.

الدراسات السابقة:

من أهم الدراسات التي تناولت موضوع الجماعات المحلية ودورها في التنمية المحلية بالجزائر هي:

- دراسة محمد الطاهر غزيز في سنة 2010 (مذكرة ماجستير) التي جاءت بعنوان أليات تفعيل دور البلدية في إدارة التنمية المحلية بالجزائر حيث قامت هذه الدراسة بتشخيص أسباب الخلل في الإطار البشري والهيكلي للبلدية مع تبيين المعوقات التي تحول دون مشاركة البلدية في التنمية المحلية بطريقة فعالة باستخدام المنهجين الوصفي والتحليلي مع الاعتماد على المنهج التاريخي لإظهار أهم التحولات التي عرفها تشريع البلدية في الجزائر. وبينت هذه الدراسة تكريس مبدأ الفصل بين السلطات على مستوى البلدية، وتزويد حصة هذه الأخيرة من المحصلات الجبائية وإعطائها حرية التصرف في بعض الضرائب و الرسوم المحلية.

- كما تناولت دراسة خنفري خيضر في سنة 2011 (أطروحة دكتوراه)، والموسومة بعنوان تمويل التنمية المحلية بالجزائر مدى قدرة الموارد المالية للجماعات المحلية في الجزائر بما فيها البلديات على تمويل التنمية المحلية لوحدها مع محاولة إظهار سبل إصلاح جهاز تمويل التنمية المحلية. وللوصول إلى هذه الأهداف، تم استخدام المناهج الوصفية والتحليلية مع السرد الكرونولوجي لأهم القوانين المنظمة للجماعات المحلية. وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه لا يوجد إطار مرجعي لمفهوم التنمية المحلية فهي مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي يخص مناطق محددة.

واتضح من خلال هذا المفهوم ضرورة البحث عن أفضل السبل لتعبئة الموارد المالية وتوظيفها بشكل أمثل لتمويل مشاريع التنمية المحلية.

-بينما قامت دراسة دلالي عبد الجليل وباية عبد القادر (مقال) الصادرة في سنة 2021 والمعنونة بنظام تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين محدودية الموارد الذاتية وتأثير الإعانات المركزية. وسعت هذه الدراسة إلى تشخيص نظام تمويل الجماعات المحلية في الجزائر باعتباره الدعامة الأساسية لتجسيد البرامج والمشاريع التنموية على الصعيد المحلي. وأشارت الدراسة إلى أن هذه الهيئات تواجه العديد من الصعوبات المالية التي تحد من تدخلاتها التنموية في ظل ضعف مواردها الذاتية.

وهذا ما أكدته دراسة إسمهان عرقاب وعماد لبيد (مقال) في سنة 2022، المعنونة بنظام تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين متطلبات الاستقلالية وتأثير الإعانات المركزية حيث قامت هذه الدراسة بإبراز أهمية الموارد المالية في استقلالية الهيئات المحلية في تسيير شؤونها. وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن اعتماد الجماعات المحلية على الإعانات المركزية بشكل مفرط بالإضافة إلى ضعف الموارد المالية الذاتية أدى إلى تبعية الجماعات المحلية للسلطة المركزية.

وفي ظل الدراسات السابقة، حاولت الدراسة التخصص في دراسة الصلاحيات المخولة لكل من البلديات والولايات في تحقيق التنمية المحلية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إظهار وسائل تدخل هذا النوع من الجماعات المحلية للمشاركة في عملية التنمية المحلية، مع محاولة تقييم هذا التدخل أو بالأحرى هذا الدور من خلال تبيين جوانب قصوره سواء من الناحية الإدراية أو الناحية التمويلية. وفي سبيل ذلك، تم الاستعانة بدراسة حالة بلدية حسين داي ترتكز أساسا على التعريف بهذه المنطقة وبإمكانياتها وإبراز أهم المشاكل التنموية التي تعاني منها حسب أراء المواطنين باعتبار أن التنمية المحلية أساسها المواطن مهما كان مستواه التعليمي. وتم الاستعانة بالتقارير الصادر عن مجلس المحاسبة في سرد نقائص أداء بلدية حسين داي في مجال التنمية المحلية.

الهيكل العام للدراسة: للوصول إلى هذه الرؤية قمنا بتقسيم دراستنا إلى المحاور التالية:

- الإطار القانوني لدور الجماعات المحلية في الجزائر.
- وسائل تدخل الجماعات المحلية في التنمية المحلية بالجزائر.
- جوانب قصور دور الجماعات المحلية في الجزائر.

- دراسة حالة بلدية حسين داي بالجزائر العاصمة.

1)- الإطار القانوني لدور الجماعات المحلية في الجزائر:

تعد الجماعات المحلية من الهيئات الإدارية التي تساهم في تسيير الأقاليم، فهي تسمح للمنتخبين المحليين بتسيير شؤون الإقليم المحلي، ومشاركة المواطنين في تسيير شؤونهم بأنفسهم عبر اختيار ممثليهم. وتعرف الجماعات المحلية على أنها وحدات جغرافية مقسمة من إقليم الدولة، وهي عبارة عن هيئات مستقلة في الولايات والبلديات. تمثل الولاية الجماعة الإقليمية العمومية التي تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتشكل مقاطعة إدارية للدولة وتنشأ بموجب قانون. بينما تعتبر البلديات حسب دستور الجزائر لسنة 1996 على أنها جماعة إقليمية أساسية تتمتع بالشخصية المعنوية وبالاستقلال المالي وتحدث بموجب قانون.

1-1)- الإطار القانوني لدور البلديات في الجزائر:

يظهر دور البلديات وفقا لقانون البلدية رقم 11-10 الصادر بتاريخ ل21 فيفري 2012 في المجالات التالية:

- أعطى المشرع بموجب المادة 89 من قانون البلدية للمجلس الشعبي البلدي حق المبادرة باتباع كل إجراء من شأنه التكفل بالفئات الاجتماعية المحرومة وتقديم المساعدة إليها في مجالات الصحة والتشغيل والسكن. كما أنه ألزم البلدية بإنجاز مراكز صحية وقاعات للعلاج وصيانتها وذلك في حدود قدراتها المالية. وفي مجال السكن تكلف البلدية بتشجيع مبادرة تستهدف الترقية العقارية على مستوى البلدية، كما أجاز لها المشرع الاشتراك في إنشاء المؤسسات العقارية، وتشجيع التعاونيات في المجال العقاري. (بوضياف، 2010، ص ص: (214-215))

- يظهر في وضع برامج خاصة بالتجهيز والتخطيط المحلي في حدود المتاح وفقا للسياسة العامة للمخطط الوطني، كما ترتكز اختصاصات البلدية في ميدان التنمية المحلية على قاعدة التخطيط كأسلوب إلزامي، وهو عبارة عن وثيقة مرجعية لعمل السلطات العمومية ويتم بمبادرة الدولة، حيث يهدف المخطط البلدي للتنمية إلى توفير الحاجات الاقتصادية الضرورية للمواطنين، كما تقوم البلدية ممثلة في المجلس الشعبي البلدي بكل مبادرة من شأنها تطوير الأنشطة الاقتصادية في نطاق مخططها التنموي. (قرواط، 2016، ص.193)

- يمكن للبلدية أن تستثمر في المجال الاقتصادي طبقا للتشريع المعمول به حيث يتخذ المجلس الشعبي البلدي كافة التدابير التي من شأنها تشجيع الاستثمار وترقيته من خلال تخصيص رأس مال

على شكل استثمارات تسند إلى صناديق المساهمة، حيث أجازت المادة 117 و 118 من قانون البلدية 11-10 حق إنشاء مؤسسات عمومية بلدية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي لتسيير مصالحها العمومية مثل المساهمة في تهيئة المساحات الموجهة لاحتواء النشاطات الاقتصادية أو التجارية أو الخدماتية.

- القيام بكل الأعمال التي تساهم في تقوية نظافة المحيط من خلال إزالة الأوساخ وتنظيف وتزيين الأحياء، ومحاربة التلوث وحماية البيئة وفرض احترام قواعد البناء وتطوير الأشكال المعمارية الأصيلة والاستفادة من المخططات في مجال التغيير والبناء. (فيدمة، 2012، ص ص: (121-122)، بتصرف)

- تشجيع الابتكار والإبداع، والاهتمام بالتراث الثقافي وصيانته، وإنشاء وتسيير المرافق الثقافية الضرورية مثل دور الشباب، المسارح، المتاحف.....(سلامي، بوريش، 2016، ص.427)

2-1)- الإطار القانوني لدور الولايات في الجزائر:

أعطى القانون 12-07 للمجلس الشعبي الولائي صلاحيات واسعة في مجال التنمية الفلاحية، الري، الهياكل الاقتصادية الأساسية، التجهيزات التربوية، النشاطات الإجتماعية والسكن، وذلك من خلال المواد 77 حتى 101 منه، بالإضافة إلى صلاحيات ذات طابع اجتماعي وثقافي، هذا ما تظهره النقاط التالية:

- يبادر المجلس الشعبي الولائي ويجسد كل العمليات التي ترمي إلى حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية والتهيئة والتجهيز القروي، كما يقوم بأعمال الوقاية من الكوارث الطبيعية في مجال الصحة الحيوانية وتنمية الأملاك الغابية وحمايتها، أما في مجال الري فيقوم بإنجاز أشغال التهيئة والتطهير وتطوير الري. (المواد 77 و84- 87 من قانون الولاية 12-07)

- يشجع برامج ترقية التشغيل كما يتولى إنجاز الهياكل الصحية التي تتجاوز قدرات البلدية، كما يساهم في النشاطات الاجتماعية المختلفة. ويقوم بإنشاء منشآت ثقافية ورياضية وترفيهية بالتشاور مع البلديات واستغلال القدرات السياحية في الولاية. (المواد 75، 83-99 من قانون الولاية 12-07)

- يعمل المجلس الشعبي الولائي على تدعيم البلديات فيما يخص تطبيق برامجها الإسكانية، حيث يساهم في إنشاء المؤسسات وشركات البناء العقاري، ويشجع على تنمية الحركة التعاونية في

ميدان السكن. كما يشارك في ترقية برامج السكن المخصصة للإيجار. (المواد 100-101 من قانون الولاية 12-07)

- يقوم المجلس الشعبي الولائي بالمبادرة في تهيئة وصيانة طرق الولاية وفك العزلة عن الريف في مجال الإنارة والطرق، كما يقوم بترقية استقبال هياكل الأنشطة وتنميتها. (المواد 80-83، 88، 91 و99 من قانون الولاية 12-07). (برابح، 2017، ص ص:(66-67)

- يعد المجلس الشعبي الولائي مخططا للتنمية على المدى المتوسط للولاية في المجال الاقتصادي، تحدد فيه الأهداف المسطرة ويبين فيه وسائل الدولة المسخرة وبرامج التنمية لسائر البلديات التابعة للولاية، ويقدم المجلس ما يراه مناسبا من اقتراحات في الموضوع. وبهدف تفعيل مخططات التنمية المحلية، نصت المادة 81 من قانون الولاية على إنشاء بنك معلومات يجمع كل الدراسات والمعلومات، والإحصائيات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تخص الولاية لتكون بمثابة مرتكز لكل مخطط تنموي محلي، وألزمت ذات المادة الولاية من وضع جدول سنوي يبين النتائج المتحصل عليها في كل القطاعات وحساب معدلات نمو كل قطاع، وهذا لا شك يخدم قواعد التسيير الاقتصادي. (بوضياف، 2012، ص.230)

2)- وسائل تدخل الجماعات المحلية في التنمية المحلية بالجزائر:

تعتبر التنمية المحلية حلقة مهمة لبلوغ تنمية وطنية شاملة، فلطالما استعمل هذا المفهوم للإشارة إلى اللامركزية والاستراتيجيات التي تصب في إطار النهوض بالإقليم، وكذا ضبط علاقته بالدولة إلا أنه غدا مجالا لقيام التوازنات الاقتصادية، السياسية والاجتماعية. وعرفت الأمم المتحدة التنمية المحلية في سنة 1956 بأنها "مجموعة المداخل والأساليب الفنية التي تعتمد على المجتمعات المحلية المنظمة بشكل يوجه محليا لمحاولة استثارة المبادرة والقيادة في المجتمع المحلي باعتباره الأداة الرئيسية لإحداث التغيير"(رشوان، 2009، ص.199). وتبعا لذلك، تهدف التنمية المحلية إلى إشباع الحاجات الأساسية للأفراد الذي يعد مطلبا شعبيا وواجبا على الدولة لتحقيق استقرار أفرادها وإزالة الفوارق الاجتماعية بين المواطنين داخل المجتمع المحلي، إلى جانب تقليل التفاوت بينهم حيث تعيش معظم البلدان النامية في تمييز وتفاوت كبير بين أفراد مجتمعاتها، هذا التفاوت الذي أساسه نصيب الفرد من الدخل والثروة واستحواذ فئة قليلة عليها، فتكونت فئة برجوازية محلية من المجتمع، فيما تتزايد طلبات فئات الأغنياء على السلع الكمالية، وهنا تلجأ الدولة إلى استيراد بعض المستلزمات الكمالية والتي تؤثر على ميزان المدفوعات، مما يقلل المشاركة الفعلية التي تدعم التنمية المحلية. كما تهدف التنمية المحلية إلى زيادة الدخل المحلي

الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بمدى توفر رؤوس الأموال والكفاءات التي تساهم بدورها في تحقيق نسبة أعلى لنموه حيث تسعى الدول النامية للتوفيق بين معدل نمو الدخل المحلي ومعدل النمو الديمغرافي. (بن طيبة، خروبي، 2016، ص ص: (82-83))

بناء على ذلك، يتم تجسيد هذه الأهداف من خلال برامج تنموية تتمثل في برامج التجهيز والبرامج المرفقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية. وحسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 380/81 يوجد نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية، أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية PCD والأخر قطاعي يتم على مستوى الولاية PSD.

2-1)- المخطط البلدي للتنمية: هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية، ويعتبر أكثر تجسيدا للامركزية. تتمثل مهمته في توفير الحاجيات الأساسية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية. ويشمل المخطط التجهيزات الفلاحية والتجارية. وتنص المادة 86 من القانون رقم 08/90 على أنه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها، حيث يتم تسجيل المخطط البلدي للتنمية باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي تنفيذه. ويشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية والمخطط الوطني للتنمية.

2-2)- المخطط القطاعي للتنمية: هو مخطط ذو طابع وطني يشمل كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، ويتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه. ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه والمصادقة عليها في المجلس الشعبي الولائي. ويتم إرسال المخططات للهيئة التقنية لدراسة الجوانب التقنية لها. (دوة، زاوية، 2015، ص.12)

2-3)- برامج الإصلاح الاقتصادي: ظهرت هذه البرامج حديثا نظرا لعدم تطبيق المخططات السابقة بشكل إيجابي. وكان الهدف منها تحقيق التنمية في الولايات والبلديات بشكل أكبر. ويمكن سرد هذه البرامج في النقاط التالية: (رقاب، قندوز، 2015، ص ص: (13_15))

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** أنشئ هذا البرنامج سنة 2001، ويهدف إلى تطوير الاستثمار العمومي من خلال إنجاز مشاريع برامج التجهيز العمومي للدولة (المركزي، القطاعي، المخططات البلدية للتنمية). ويمتد هذا البرنامج على مدى أربع سنوات (2001-2004) ويتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها، وتعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشأت القاعدية، وتحسين ظروف المعيشة.

- **برنامج الصندوق الوطني بتطوير الجنوب**: استحدث هذا البرنامج خصيصا لتنمية الجنوب. وخصصت له الدولة ما نسبته 0,31% من ميزانية الاستثمار، ونسبة 2% من ناتج الجباية البترولية منذ سنة 2002.

- **برامج التضامن الاجتماعي**: تشكل هذه البرامج دعما أساسيا للفئات المحرومة حيث تستفيد كل بلدية منها. ويتم تقديم هذه المساعدة من طرف وكالة التضامن الاجتماعي ووكالة التنمية الاجتماعية. وتمول هذه الأخيرة نسبة 90% من هذه المشاريع في حين تتكفل البلدية بتمويل نسبة 10% المتبقية. ويقوم ممثل الوكالة الجهوية للتنمية بالتنسيق مع ممثل مديرية الضمان الاجتماعي ورئيس البلدية بمعاينة المشاريع في إطار التسليم المؤقت، ويكون التسليم النهائي سنة بعد ذلك.

3)- جوانب قصور دور الجماعات المحلية في الجزائر:

تعتبر كل من البلديات والولايات الخلايا الأساسية للجماعات المحلية، نظرا للدور الهام الذي تلعبه كموقع احتكاك بين الإدارة والمواطن، ولكن ورغم كل المجهودات المبذولة في هذا المجال إلا أن واقع التنمية المحلية لا يعكس تماما حجم هذه المجهودات، وذلك نظرا للكثير من المعوقات والمشاكل التي تواجهها هذه الهيئات المحلية وهي:

3-1)- المشاكل الإدارية: من المشاكل الإدارية التي تعاني منها البلديات والولايات في الجزائر غموض القوانين والتشريعات التي تتعلق بالعلاقة بين المركز والهيئات المحلية من ولاية وبلدية. فالإدارة الرشيدة والفعالة تتطلب تطبيق نظام حكم لامركزي، تتسم في العلاقة بين المركز والأطراف (الجماعات المحلية) بالاستقلالية النسبية لا التبعية والخضوع. وبالرغم من النصوص التي حددت اختصاصات المجالس المحلية خاصة البلدية، إلا أنها لا تتمتع باستقلالية حقيقية في إدارة شؤونها، ثم إنه مادامت الأنظمة اللامركزية تعتمد على الدعم المركزي المباشر من الحكومة المركزية، فهذا يؤدي إلى اختلال العلاقة بين المركز وأطرافه. ففي الجزائر، ومن خلال قوانين الإدارة المحلية (قانون البلدية وقانون الولاية)، يتضح لنا مدى اتساع اختصاصات البلدية الجزائرية، ومدى تدخلها في كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن هذه الاختصاصات مقيدة إلى حد كبير بتدخل سلطة الرقابة. (يوسفي، 2010، ص.59)

3-2)- المشاكل المالية: تظهر أهم المشاكل المالية التي تواجه الجماعات المحلية في الجزائر، والتي تحد من فعالية دورها في عدم كفاية الموارد المالية مقارنة بالنفقات ومحدودية الاستقلالية المالية:

- **عدم كفاية الموارد المالية مقارنة بالنفقات:** نتيجة لزيادة الأعباء والمهام الملقاة على عاتق الجماعات المحلية، فإن حجم النفقات العامة على المرافق العمومية والمشاريع التنموية يتجاوز القدرات المالية للجماعات المحلية، فالمرافق العمومية التي تنشئها الجماعات المحلية هي مرافق غير منتجة للثروة، تتعلق فقط بمجال الخدمات. وهذا النوع من المرافق يزيد من حجم النفقات العامة ويثقل الميزانيات المحلية. (عرقاب، لبيد، 2022، ص.1415)

- **محدودية الاستقلالية المالية:** على الرغم من تمتع الجماعات المحلية بذمة مالية مستقلة عن مالية الدولة وبميزانية خاصة بها، إلا أن هذه الاستقلالية نسبية وليست مطلقة نتيجة لعدة عوامل من أهمها تأثير الإعانات المركزية على الاختيارات التنموية للجماعات المحلية من خلال تدخل السلطة المركزية في توجيه القرار المحلي وتحديد المشاريع والعمليات التنموية خاصة تلك المتعلقة بالتجهيز والاستثمار. تكون هذه الأخيرة في شكل تخصيصات موجهة لتغطية مجالات واحتياجات معينة لا يمكن تغيير وجهتها سواء في إطار المخططات البلدية للتنمية والبرامج القطاعية غير الممركزة، ما يؤدي لعدم فعالية العمليات التي تتضمنها لعدم مراعاتها للاحتياجات التنموية الفعلية والضرورية ذات الأولوية لكل منطقة وخصوصياتها. (دلالي، عبد القادر، 2021، ص.413)

3-3)- قلة كفاءة إدارة الجماعات المحلية: يجب أن نعترف بأن هناك الكثير من النقائص في الإدارة المحلية، لكن الداء الحقيقي يكمن في وجود حواجز مصطنعة لفصل الشعب عن المسؤولين، بحيث نجد المواطن في واد والإدارة في واد أخر، ورأينا في هذه الوضعية أن جوهر المشكلة هو سوء الإداريين وعدم كفاءتهم وسوء العلاقة بين الإدارة ككل والمواطن مما خلق ما يسمى بأزمة ثقة حيث نتج عن هذا عدة مشكلات: (فيدمة، 2012، ص ص: (129-130))

- التغيرات البنائية التي حدثت في المجتمع بشكل مشاريع لم يواكبها تطور في القوانين والتشريعات مما أحدث خللا كبيرا على مستوى الهياكل من جهة، ومن جهة أخرى في العلاقة بين المواطن والإدارة.

- عدم تحديد الهياكل التنظيمية للإدارات العمومية من خلال رسم المسؤوليات وتنظيم العمل بشكل عقلاني ورشيد.

- غياب مصلحة للنزاعات والعقوبات داخل الأجهزة الإدارية.

- عدم تشجيع المبادرات الفردية والجماعية.

- عدم وضوح موقع المواطن ومشكلاته في الفلسفة العامة للتنظيمات الإدارية.

- عدم الاكتراث والاستخفاف بمشاكل المواطن.

- المبالغة في استعمال السلطة التقديرية والتعسف فيها.

- ضياع مفهوم الخدمة وغياب ثقافة الانتماء للتنظيم.

4)- دراسة تطبيقية حول مدينة حسين داي بالجزائر العاصمة:

4-1)- تعريف بلدية حسين داي:

حسب الموسوعة الحرة ويكيبيديا، حسين داي هي مدينة جزائرية تابعة لولاية الجزائر العاصمة، وهي بلدية ومقر دائرة تقع بالتحديد وسط العاصمة. ومن أهم أحياء هذه المدينة حي عميروش، حي الإقامة،حي بروسات، حي البحر والشمس، حي فوبون وشارع طرابلس. وتعتبر مدينة حسين داي من أرقى وأشهر المدن الجزائرية، وما يدل على ذلك كثرة توافد السكان إليها ورفاهية شاطئها (الصابلات) إلى جانب توفرها على العديد من الإمكانيات التي تجذب السياح إليها.

يعرف سكان هذه البلدية بلهجتهم المتميزة، وهي اللهجة العاصمية القديمة المنبثقة من القصبة. ويعود سبب ذلك في احتكاك الأحياء الشعبية على مد الشريط الساحلي (الحراش- حسين داي- بلوزداد- سيدي امحمد- الجزائر الوسطى- القصبة- بولوغين...إلخ). كما يلقب سكان هذه المدينة بالدايات استنادا لتسمية المدينة على اسم أخر دايات الجزائر.

4-2)- أهم المشاكل التنموية التي تواجهها بلدية حسين داي:

تواجه بلدية حسين داي العديد من المشاكل التنموية حسب عمليات سبر أراء مواطنيها التي قامت بها جريدة السياسي، ولعل أهمها ما يلي:

- **الأقبية والأسطح:** افتتح ساكنو الأقبية والأسطح المنتشرين على مستوى كل شوارع بلدية حسين داي شكواهم للسياسي بكونهم يعيشون وضعية جد مزرية، ويعانون من الأمراض المزمنة في ظل مكوثهم تحت أسقف تفتقر لكل شروط العيش الكريم. وأوضح هؤلاء الأفراد بأن معاناتهم في تزايد مستمر خاصة في فصل الشتاء أين تتحول هذه الأقبية والأسطح إلى برك مائية.

- **تأكل بنايات المدينة:** أكد مواطنو هذه البلدية بأن جدران بيوتهم في تأكل مستمر وشرف بناياتهم أصبحت غير أمنة. وهذا ما يشكل خطرا على ساكنيها و على المارين بها. وصرح أبناء بلدية حسين داي بأن هذه البنايات الهشة في حاجة ماسة للالتفات إلى وضعها وترميمها. ونذكر على سبيل المثال

بنايات أحمد عمراني ومحمد التي دقت ناقوس الخطر، وعمارات شارع عمار حميتي التي هي بدورها بحاجة إلى الترميم. (جريدة المشوار السياسي،2019)

وهذه التصريحات يؤكدها التقرير الرقابي الصادر عن مجلس المحاسبة في سنة 2019 الذي نص على تضرر النسيج العمراني لهذه المنطقة وتدهور مستوى البنايات التي عرفت انهيارات جزئية أو كلية للعناصر الهيكلية متسببة في خسائر في الأرواح، فهذا الإرث العقاري يتجاوز معدل سنه القرن (قديم وهش). ويتميز بهشاشة أنظمة البناء لاسيما حيال عامل الزلزال، وهشاشة منشأت الدعم ومختلف الشبكات (الطرق، الكهرباء، الغاز، التموين بالمياه الصالحة للشرب، التطهير. (مجلس المحاسبة،2019، ص.226)

- **تردي طرق وأرصفة البلدية:** من جهة أخرى، اشتكى سكان بلدية حسين داي من تردي طرق وأرصفة البلدية مرجعين السبب في ذلك امتلاء هذه الشوارع بالحفر والمطبات، والتي تتحول في فصل الشتاء إلى برك مائية يصعب اجتيازها مما يتسبب في عرقلة حركة المرور. وكنتيجة لذلك، طالب سكان بلدية حسين داي المصالح البلدية بالنظر إلى هذا المشكل والشروع في عملية التهيئة.

- **مشكل النفايات:** على الرغم من العدد الهائل للحاويات المسخرة لرمي الأوساخ على مستوى أحياء البلدية، إلا أن هذه الأخيرة لازالت تشهد انتشارا كبيرا لكل النفايات والأوساخ المترامية بين كل أرجائها. ويساهم هذا المشكل في تشويه منظر مدينة حسين داي، وهذا ما استنكره ساكنيها باعتبار أن الحفاظ على محيط سكناتهم من مسؤوليتهم. (جريدة المشوار السياسي،2019)

هذا وكشفت التحريات المنجزة التي تغطي الفترة 2016-2020، وفقا للتقرير السنوي الصادر عن مجلس المحاسبة لسنة 2021، أن التكفل بالنفايات المنزلية وما شابهها في ولاية الجزائر بعيد كل البعد عن ما تمليه المعايير الدولية، وذلك وفقا لأهداف الخطة الاستراتيجية للتنمية للجزائر. ففي الواقع، تتسم ظروف التدخل على مستوى الطريق العمومي بطابع اهترائي للطرق، غياب مواقيت لوضع النفايات، بعد المفرغات العمومية (تقع على مسافة 45 كيلومتر من وسط العاصمة) إلى جانب عدم وجود مراكز التحويل. (مجلس المحاسبة،2021، ص.481)

4-3)-أهم الإجراءات المتخذة لتحقيق التنمية المحلية ببلدية حسين داي:

في سبيل مواجهة المشاكل التنموية التي تعاني منها بلدية حسين داي، قامت المصالح البلدية باتخاذ العديد من الإجراءات لحلها . ولعل أهمها تلك المصرح بها من طرف رئيس بلدية حسين داي:

- **القضاء على الأقبية والأسطح بالبلدية:** في سنة 2020، صرح رئيس المجلس الشعبي البلدي لحسين داي عبد القادر بن عيدة في جريدة الموعد اليومي بأن معظم استفسارات المواطن خلال أيام الاستقبال تدور حول مستجدات ملف السكن، داعيا السلطات إلى الرفع من حصة السكن العمومي الإيجاري الاجتماعي التي استفادت منها البلدية، لتلبية كافة احتياجات قاطني حسين داي، منوها بترحيل 153 عائلة تقطن الأسطح والأقبية وقيام بعض الأفراد بإعادة اقتحام الأقبية من جديد نظرا للظروف القاهرة التي يعيشونها.

- **القضاء على الباعة غير الشرعيين:** أكد السيد بن عيدة في حوار أجراه مع جريدة الموعد اليومي أن مصالح الأمن تعمل جاهدة على مطاردة الباعة غير الشرعيين وحجز سلعهم، إلا أنهم يعادون الظهور من جديد موضحا في ذات الإطار أنه قد تم تقديم بعض الاقتراحات للمستفيدين من المحلات في سوق بروسات بهدف التحاقهم بمحلاتهم ومباشرة نشاطهم في القريب العاجل.

- **ترميم البنايات القديمة:** باشرت مصالح ولاية الجزائر عملية ترميم كافة البنايات الواقعة بشاطئ طرابلس وما جاوره، وذلك بعد رصد قرابة 200 مليار سنتيم لضمان انطلاق الأشغال رغم عودة جائحة كورونا. إذ تسببت هذه الأخيرة في تشديد إجراءات الوقاية والحماية وصعوبة تنقل العمال.

- **دراسة ملفات السكن الاجتماعي:** وفقا لتصريح السيد بن عيدة، بلغت نسبة دراسة الملفات المتعلقة بالسكن الاجتماعي 90 بالمائة، كما يتوقع إسقاط البعض من القائمة بعد أن يتم إدخال الأسماء عبر البطاقية الوطنية للسكن، والتي ستفقد حق الاستفادة في حالة إذا ما فاق دخل الفرد أو دخل زوجته 24 ألف دينار جزائري.

وتجدر الإشارة أن بلدية حسين داي قامت بإنجاز سبع برامج تجهيز بقيمة 150 مليار دج من أصل 43 برنامج مسجل بقيمة 1995 مليار دج مع العلم أنه تم إلغاء 21 برنامج بقيمة 1057 مليار دج وتوجد ست برامج لم يتم الانطلاق في إنجازها بقيمة 415 مليار دج. وتخص هذه البرامج الأشغال الجديدة خلال الفترة 2008-2017 مثل تجهيزات الطرقات ومشاريع التهيئة الحضرية والبيئية. وما يلاحظ من قاعدة بيانات مجلس المحاسبة الصادرة في سنة 2020 ضعف نسبة الإنجاز لبرامج التجهيز حيث بلغت 7.5 بالمئة من المبلغ الإجمالي، كما تم إلغاء ما يقارب

نسبة 52.9 بالمئة من المبلغ الإجمالي للبرامج المسجلة. و من أسباب إلغاء هذه المشاريع عدم كفاية الغلاف المالي المخصص وبروز صعوبات تقنية بعد إنجاز المشاريع. (مجلس المحاسبة،2020، ص. 240،243)

4-4)- بعض الحلول المقترحة لمعالجة المشاكل التنموية لبلدية حسين داي:

تحاول الدراسة تسليط الضوء على بعض العوامل التي من شأنها أن تساهم في رفع مستوى التنمية المحلية لبلدية حسين داي وزيادة مداخيلها لو تم أخذها بعين الاعتبار. ومن أهم هذه العوامل إعداد دراسات فنية كفؤة للمشاريع التنموية ومتابعة إنجازها بشكل جيد واللجوء لألية التعاون المشترك مع البلديات المجاورة.

- إعداد دراسات الإنضاج واستشارات فنية للمشاريع الحكومية وإعادة التقييم المالي لها:

من خلال ما سبق، نلاحظ أن هناك ضعف في إنجاز المشاريع بسبب معوقات مالية وفنية. وهذا ما أكدته التقارير السنوية لمجلس المحاسبة الذي يرى بأن أغلب المشاريع التنموية تنعدم فيها الصرامة في التصميم ومسار دراسات الإنضاج والاستشارة الفنية. إذ تعتبر هذه الأخيرة من أهم العوامل التي تتحكم في مسار إنجاز أي مشروع، فأي خلل في هذا النوع من الدراسات ينعكس سلبا على نتيجة الإنجاز من حيث النوعية والتكلفة. وتظهر أهمية الإنضاج والاستشارة الفنية كذلك في كونه يساعد على الإنجاز الجيد لمشاريع التجهيز العمومي نظرا لعلاقتهما الوطيدة بالمسار الذي يقطعه التنفيذ من بداية التصميم للمشروع إلى غاية الاستلام النهائي له (مجلس المحاسبة، 2021، ص ص:(273-274)). وما تجدر الإشارة إليه هنا أنه في هذا الإطار ، ألزمت المادة 11 من القانون 11-10 المؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 المتعلق بالبلدية المجالس الشعبية للبلديات باتخاذ كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات أولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية(مجلس المحاسبة، 2021،ص275). وبالفعل، بسبب عدم كفاية نضج المشاريع وعدم المشاركة الفعلية للمواطنين في تحديد البرامج، فإن أغلب مشاريع بلدية حسين داي تتطلب عمليات إعادة تقييم مالي بها وإبرام ملاحق لصفقاتها ضمن أشغال تكميلية وإضافية باعتبار أنه تم معالجة معظم المشاكل التنموية إلا أنها تعاود الظهور من جديدة بسبب عدم كفاية الأغلفة المالية لتلبية كافة احتياجات قاطني بلدية حسين داي.

- اللجوء لألية التعاون المشترك فيما بين الجماعات المحلية:

تساعد هذه الألية على خلق موارد إضافية لبلدية حسين داي، وهي تندرج في إطار الشراكة بين القطاع العام- العام لتحقيق التنمية المحلية. إذ يمكن بموجب المادة 215 من قانون البلدية لبلديتين متجاورتين أو أكثر أن تشترك قصد التهيئة أو التنمية المشتركة لأقاليمها. ويسمح التعاون المشترك مع البلديات المتجاورة بتعاضد وسائلها وإنشاء مؤسسات عمومية مشتركة بموجب اتفاقية أو عقود مصادق عليها عن طريق المداولات. (ملياني، 2020، ص496). ويحقق هذا التعاون عدة أهداف تعود بالنفع العام على المواطن المحلي وهي: (ملياني، 2020، ص.505).

- ترقية تبادل الخبرات والمهارات بين الجماعات المحلية.

- الاستفادة بتمويل بعض البرامج الإنمائية في مجالات الثقافة، السياحة والبنية التحتية.

- إقامة برامج إنمائية مشتركة يعود نفعها على المواطن المحلي.

- اللجوء إلى برامج التحسين الحضري للبلدية على غرار بعض البلديات (عنابة والطارف):

يشكل التحسين الحضري انشغالا رئيسيا للسلطات العمومية، وذلك بسبب الأبعاد البيئية والاجتماعية والحضرية التي تميز هذا الميدان الحساس. وفي هذا الإطار، أولى مجلس المحاسبة موضوع التحسين الحضري اهتماما خاصا ضمن برنامجه الرقابي المتعدد السنوات 2017-2019. وترجم هذا الاهتمام بمذكرة في التقرير السنوي لسنة 2019، والذي تناول برامج التحسين الحضري في بلدية عنابة. وتستند هذه المقاربة المنهجية لإجراء هذا التقييم إلى ما يلي: (مجلس المحاسبة، 2021، ص.218)

- فحص الوثائق (النصوص القانونية والتقارير وحصائل التنفيذ والملفات الإدارية والمحاسبية).

- إجراء مقابلات مع الفاعلين الرئيسيين المعنيين (المديريات الولائية والبلدية).

- القيام بزيارات ميدانية للوقوف عن قرب عن وضعية الإنجازات وكذا النقائص المسجلة بشأنها.

الخلاصة:

تكمن أهداف التنمية المحلية في الجزائر في إشباع الحاجات الأساسية للأفراد وزيادة الدخل المحلي من خلال إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية المحلية وطنيا ومحليا باعتبارها الممثلة للمجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين. ونظرا لتنامي مسؤوليات الدولة، فوض التشريع الجزائري الولايات والبلديات المشاركة في تحقيق التنمية المحلية من خلال إعطائها الحق

في التدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلد بتوفير الحاجات الاقتصادية الأساسية للمواطنين بالإضافة إلى ضمان العيش الكريم لهم في سكنات اجتماعية ملائمة وبيئة نظيفة، وتوفير العلاج والتعليم لهم باعتبارهما من عوامل نجاح التنمية المحلية.

النتائج المتوصل إليها:

وفي تقييمنا لهذا التفويض الممنوح للبلديات والولايات للمشاركة في عمليات التنمية المحلية، توصلنا إلى النتائج التالية التي تبرز لنا الصعوبات التي تعترض هذه الهيئات:

- للولايات صلاحيات واسعة في مجال التنمية الفلاحية وإنشاء الهياكل الاقتصادية وتطبيق برامج السكن وتشجيع برامج ترقية التشغيل. وتوفر هذه العوامل كلها يساهم في رفع مستويات التنمية المحلية في إقليمها.

- تتمثل صلاحيات البلديات في مجال التنمية المحلية في مساعدة الفئات المحرومة وتقديم الدعم لهم في مجال الصحة والسكن بالإضافة إلى التكفل بإنجاز برامج التجهيز المختلفة والمتعلقة بإنشاء المنشأت المدرسية، الرياضية والثقافية، تهيئة الطرقات والإنارة العمومية.

- يوجد نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية، وهما المخطط البلدي للتنمية والمخطط القطاعي للتنمية حيث يتم الأول على مستوى البلدية والأخر قطاعي يتم على مستوى الولاية.

- تم تدعيم المخططات السابقة الذكر ببرامج الإصلاح الاقتصادي التي هدفت أساسا إلى تطوير مستويات الاستثمار العمومي، تعزيز المرافق العمومية وتحسين ظروف المعيشة.

- عدم تمتع هذه الهيئات المحلية باستقلالية حقيقية في إدارة شؤونها، كونها مازالت تعتمد على الدعم المركزي المباشر من الحكومة المركزية، وهذا ما يؤدي إلى اختلال العلاقة بين المركز وأطرافه والتأثير على اختياراتها التنموية.

- يرتكز دور الولايات والبلديات في التنمية المحلية على الإنفاق على المرافق العمومية وتمويل المشاريع التنموية غير منتجة للثروة. وباعتبار هذه المشاريع مكلفة وغير مدرة للدخل فإن هذا يساهم في عدم كفاية مواردها المالية.

- أظهرت الدراسة الميدانية عدم كفاية البرامج التنموية لحل مشاكل سكان بلدية حسين داي حيث بمجرد إخلاء الأقبية والأسطح يأتي أخرون ليستوطنوا فيها نظرا لظروفهم المزرية.

-أظهرت الدراسة الميدانية كذلك عدم قدرة بلدية حسين داي على القضاء على التجارة الموازية حيث بمجرد إخلاء الأرصفة ومنح الباعة غير الشرعيين محلات يأتي بطالون أخرون لممارسة التجارة الموازية طلبا للرزق.

- تتسم المشاريع التنموية لبلدية حسين داي بضعف نسبة الإنجاز حيث تم إنجاز سبع برامج وإلغاء 21 برنامج من أصل 43 برنامج تجهيز بسبب معوقات مالية وفنية. وهذا ما يؤكد افتقار هذه المشاريع للصرامة في التصميم ومسار دراسات الإنضاج.

- - يعد غياب مصلحة للنزاعات والعقوبات داخل الأجهزة الإدارية وعدم الاكتراث والاستخفاف بمشاكل المواطن من أهم العوامل المتسببة في قصور دور الجماعات المحلية (البلديات والولايات) في التنمية المحلية.

التوصيات:

توصي الدراسة بضرورة تفعيل دور البلديات والولايات في المشاركة في الحياة الاقتصادية من خلال اتخاذ الإجراءات التالية:

- خلق مشاريع إنتاجية من شأنها رفع الناتج المحلي للبلد وتوظيف أكبر عدد ممكن من الشباب.

- عدم الاكتفاء بتقديم الدعم المادي للشباب المقاول وإنما ينبغي مرافقتهم ودعمهم لوجيستيكيا أثناء تنفيذ مشاريعهم.

- تقديم تسهيلات ضريبية للشباب الذي يود القيام بمشاريع في المجال الزراعي أو في المناطق النائية لضمان الأمن الغذائي للبلد وتحقيق تنمية محلية تشمل جميع مناطق الوطن.

- وضع حد لظاهرة المحسوبية والفساد المستشري في الولايات والبلديات من خلال تشكيل لجنة وطنية تتسم بالحياد لمحاربتها.

- ضرورة تعيين الكفاءات المؤهلة في تسيير البلديات والولايات والاعتماد على دراسات مسبقة لتخطيط مشاريع التنمية المحلية الخاصة بها لا اتخاذ قرارات اعتباطية.

❖ **المصادر والمراجع:**

➢ **الكتب:**

- بوضياف، عمار، 2010، **التنظيم الإداري في الجزائر بين النظرية والتطبيق**، دار جسور للنشر والتوزيع، الجزائر.

- بوضياف، عمار، 2012، **شرح قانون الولاية**، جسور للنشر والتوزيع، الجزائر.

- رشوان عبد الحميد أحمد، حسين ، 2009، **التنمية اجتماعيا، ثقافيا، اقتصاديا، إداريا، بشريا**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر.

➢ **المقالات في مجلة علمية:**

- برابح، محمد، 2017، مكانة الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة بالجزائر، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، المجلد6- العدد1، ص ص: (34-72)، الجزائر.

- بن طيبة، مهدية، خروبي، سفيان، 2016، دور الجماعات المحلية في دعم التنمية المحلية (دراسة حالة بلدية العفرون-البليدة-)، **مجلة إليزا للبحوث والدراسات**، المجلد1- العدد01، ص ص: (76-98)، الجزائر.

- بوريش، رياض، سلامي، أسماء، 2016، دور الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، **مجلة الشريعة والاقتصاد**، المجلد5- العدد10، ص ص: (408-434)، الجزائر.

- دلالي، عبد الجليل، عبد القادر، باية، 2021، نظام تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين محدودية الموارد الذاتية وتأثير الإعانات المركزية، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد6- العدد1، ص ص:(402-417)، الجزائر.

- عرقاب، إسمهان، لبيد، عماد، 2022، نظام تمويل الجماعات المحلية في الجزائر بين متطلبات الاستقلالية وتأثير الإعانات المركزية، **مجلة أبحاث قانونية وسياسية**، المجلد7- العدد1، ص ص: (1402-1422)، الجزائر.

- فيدمة، عبد الحق، 2012، ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة، **مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات**، المجلد1-العدد1، ص ص:(119-134)، الجزائر.

- قرواط، يونس، 2016، أهمية نظام الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة، **مجلة المعيار**، المجلد7- العدد2، ص ص: (286-295)، الجزائر.

- ملياني، صليحة، 2020، لجوء الجماعات الإقليمية لألية التعاون المشترك (دراسة قانونية ضمن إصلاحات المشروع التمهيدي لقانون الجماعات الإقليمية الجزائري)، **مجلة العلوم القانونية والاجتماعية**، المجلد5- العدد2، ص ص:(492- 520)، الجزائر.

➢ **المداخلات في الملتقيات الدولية:**

- دوة، محمد، زاوية، رشيدة، 2015، **مصادر تمويل الجماعات المحلية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول انعكاسات أسعار النفط على تمويل الجماعات المحلية، جامعة الجزائر3، الجزائر.

- رقاب، طارق، قندوز، خالد بن الوليد،2015 ، **الدور التنموي للجماعات المحلية في ظل محدودية الموارد في الجزائر**، مداخلة متعلقة بالملتقى الدولي حول تطوير الهياكل التمويلية للجماعات المحلية ودورها في التنمية، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر.

➢ **الرسائل العلمية:**

- يوسفي، نور الدين، 2010، **الجباية المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

➢ **التقارير:**

- مجلس المحاسبة، **التقرير السنوي 2019**، الجزائر، 2019.

- مجلس المحاسبة، **التقرير السنوي 2020**، الجزائر، 2020.

- مجلس المحاسبة، **التقرير السنوي 2021**، الجزائر،2021.

➢ **المواقع الإلكترونية:**

- **حسين داي (بلدية)**، مقال منشور في الموسوعة الحرة ويكيبيديا، حسين داي/Wikiwand.com/ar،

- انشغالات وردود، **البنايات الهشة الخطر الذي يهدد سكان حسين داي**، مقال منشور في جريدة المشوار السياسي، تاريخ النشر:2019/11/24، متاح في الرابط الإلكتروني التالي: Alseyassi-dz.com/ara/sejut.php ?ID=112573 .

- منتدى الوعد، **رئيس بلدية حسين داي يؤكد: نطالب برفع حصة البلدية من سكنات السوسيال**،مقال منشور بجريدة الموعد اليومي، تاريخ النشر: 2020/12/12، متاح في الرابط التالي: elmaouiddz/.